اثبات القدس من وجهين احدهما ان الامكان يستدعى
جهات التقابل فى الاقدار والاشكال والازمان والمحال واذا
انتفى الكل لم يعقل وجه الامكان والثانى ان كل ممكن لابد
ان يتعلق به تخصيص واجب فلو تقدس عن جهات التخصيص
فى الممكنات لم يتعلق به تخصيص فاعل فيمتنع ان يكون ممكنا
وهذا مندفع فان لم تحصر جهات التقابل فى الممكنات فى العقل
وتتقابل فى هذا الممكن المعروض وجوده وعدمه نعم هذه
الجهات تدل على امكان الوجود والعدم وعدم الدليل لا يلزم
منه عدم المدلول ولو قدر موجود آخر غير الاجرام وهو مختص
بزمان يجوز تقدمه عليه ويجوز تاخره عنه صح ان يكون
مختصا بارادة المخصص فلا يناقى الامكان واما الفلاسفة
فانهم تمسكوا بان احوال النفس الناطقة مباينة لاحكام سائر
الاجسام فدل على انها خارجة عن جسم الاجرام وذكروا جملة
من خواص الانسان فقالوا نرى كل قوة فى جسم تضعف عند
الاستعمال والافكار العقلية تنمو عند الاستعمال وشرح
للانسان خاصية الاخراج لمثله من القوة الى الفعل بالتعليم الى
نحو ذلك مما يعده وبنه فلا نطول به ونحن نقول ما المانع من
اختصاص بعض الاجسام باعراض لا توجد فى غيرها وكيف
يستقيم منكم مثل ذلك وعندكم ان فى خواص التركيب من
العجايب ما لا تحصى كثرة وقد عرف العقلاء ان حجر المغناطيس
يختص بجذب الحديد دون سائر الاجسام فلم يمتنع بذلك
فى مطالب العلوم والمعتمد لهم فى هذه المسئلة ان قالوا ادراك
المعانى الكلية لا يصح ان يكون لمتحيز اذ كل متحيز قابل للقسمة
فلو قام بمتحيز لانقسم عند انقسامه وذلك بطل فتعين قيامه
بغير متحيز وهذا مبنى على اصلهم فى ابطال الجوهر الفرد

فيحتاج

فيحتاج الآن الى الكلام على هذه المسئلة لتعلقها بمسئلة
الكتاب ويوقف ابطال مذهب الخصم فيها عليها فنقول
اختلف العقلاء فى اثبات موجود فى نفسه متحيز لا يقبل
القسمة فالذى ذهب اليه اكثر المتكلمين من اهل السنة
والاعتزال اثبات ذلك وذهب النظام فيما عزى اليه
ان الجسم ينقسم الى اجزاء لا نهاية لها وهذا فيه اثبات
الجزء فى الحقيقة الا انه ادعى ان عدد الاجزاء لا نهاية لها
وذهبت الفلاسفة الى ان الجسم لا اجزاء فيه بالفعل وانما
الاجزاء فيه بالقوة بمعنى انه يستعد لان ينقسم لا ان فيه
جزئة فى الحال ونحن نورد كلاما يشعر بصحة المذهب
معترضا لابطال المذهبين مستعينين بالله وهو خير معين
فنقول الجسم القابل للقسمة اما ان يكون فيه اجزاء من حيث
الفعل او لا فان لم يكن فيه اجزاء من حيث الفعل فهل فيه
اجزاء من حيث القوة ام لا فان كان فيه اجزاء من حيث
الفعل فهى اما متناهية او غير متناهية والقول بالتناهى
تسليم للمسئلة والقول بعدم التناهى يلزم منه ان يكون
ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين فمبدا الجسم او كلها
ومنتهاه آخرها وهو محال وان كان الجسم لا اجزاء فيه
من حيث الفعل وانما الاجزاء فيه من حيث القوة فهو
محال لان النقيضين يتواردان على الجسم فلو اتحد لم يجز
قيام ضدين به ولا تتوارد نقيضين عليه وقد جاز
وجود ضدين به كحركة وسكون وسواد وبياض وتوارد
نقيضين عليه كون بعضه مرئيا وبعضه غير مرئى
وبعضه مشارا اليه وبعضه غير مشار اليه والنفى
والاثبات لا يجتمعان على مورد واحد فدل على تعدد فى
الجسم من حيث الوجود ثم يلزم الخصم ان يخرج ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)